الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

المدير العام رئيس التحرير

حاتم الطائي

ملحق خاص تصدره «الرؤية» بمناسبة مرور 50 عاما على تصدير أول شحنة تصدير نفط عمانية

الرحمي : نستهدف رفعا مستداما لإنتاج النفط ودعمه باستكشافات جديدة

03

الإثنين ٧ من ذي القعدة ١٤٣٨هـ الموافق ٣١ يوليو ٢٠١٧م - العدد رقم ٢١٧٢ | 12 صفحة | Monday 31 - July 2017 - issue No (2172)

«العمانية للغاز الطبيعي المسال» تواصل جهود تنويع مصادر الدخل ودعم خطط التعمين

05

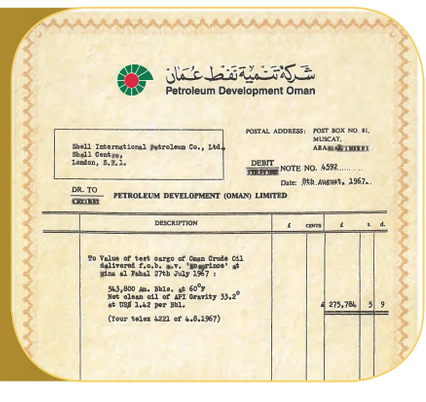
شركة تنمية نفط عمان
Petroleum Development Oman

POSTAL ADDRESS: POST BOX NO 81, MUSCAT, ARABIAN GULF

Shell International Petroleum Co., Ltd., Shell Centre, London, S.E.1.

DEBIT NOTE NO. 4592

Date: 8th August, 1967.

DR. TO PETROLEUM DEVELOPMENT (OMAN) LIMITED

DESCRIPTION	£ cents	£ s. d.
To Value of test cargo of Oman Crude Oil delivered f.o.b. m.v. 'Singapinne' at Mina al Fahal 27th July 1967 :		
543,800 Am. Bbls. @ 60°F Net clean oil of API Gravity 33.2° at US$ 3.42 per Bbl.		1,275,784 5 9
(Your telex 4221 of 4.8.1967)		

« الرُّؤيَة» تنفرد بنشر إيصال تصدير أول شحنة نفط عمانية

09

«شل عمان»: خطط طموحة لإيجاد طاقة أكثر استدامة في المستقبل

6و7

«تنمية نفط عُمان» تحتفل باليوبيل الذهبي لتصدير أول شحنة من «الذهب الأسود»

10

محفظة شركة النفط العمانية للاستكشاف والإنتاج

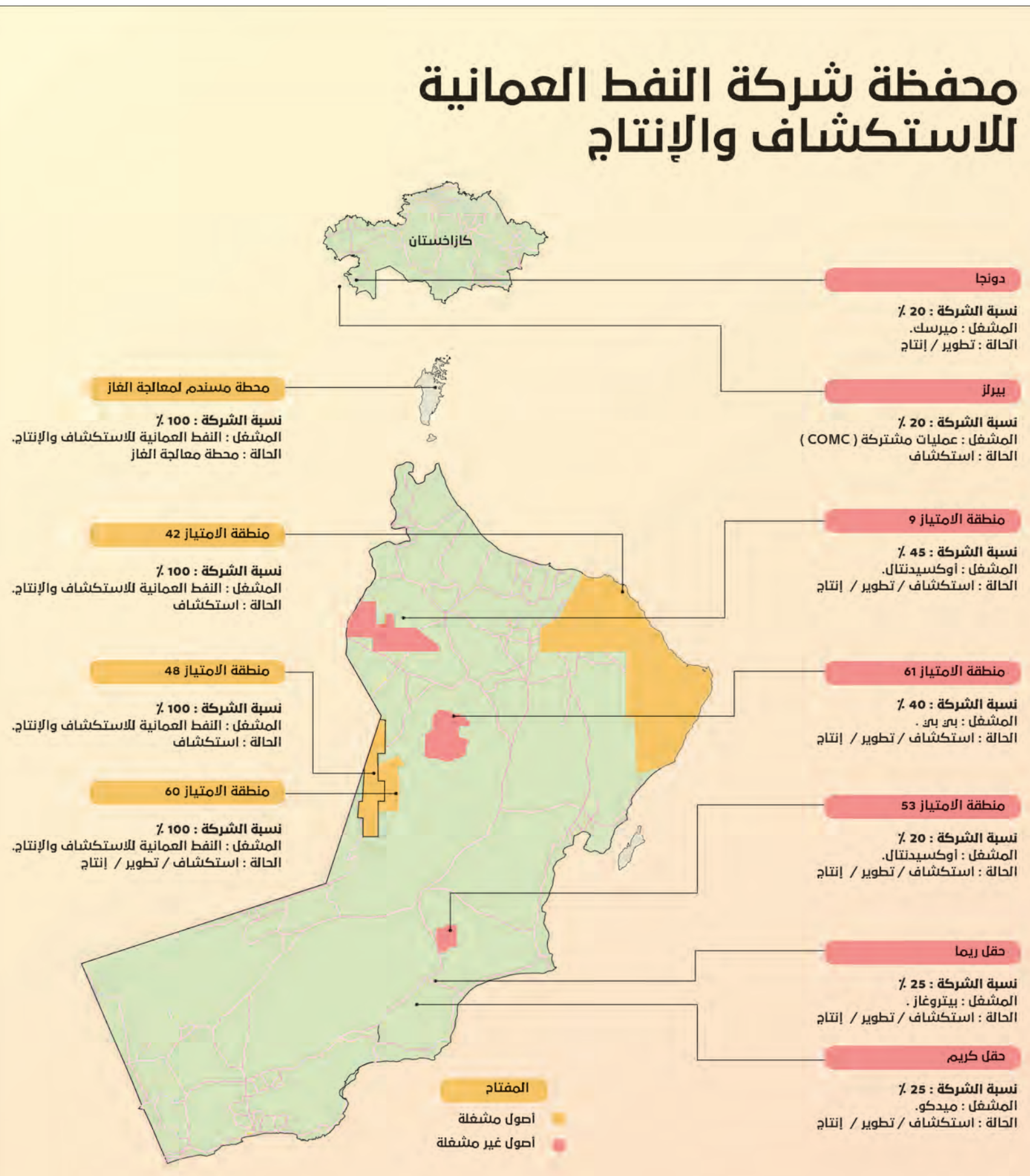

OOCEP

شركة النفط العمانية للإستكشاف والإنتاج ش م م

Oman Oil Company Exploration & Production LLC

تأسست شركة النفط العمانية للاستكشاف والإنتاج كشركة تابعة لشركة النفط العمانية. ويتركز عملها أساساً في استثمارات الشق العلوي في إطار استراتيجية شركة النفط العمانية للاستثمار في مشاريع الطاقة على الصعيدين المحلي والعالمي.

يجمع نشاط شركة النفط العمانية للاستكشاف والإنتاج بين إدارة الاستثمار في موجودات الشق العلوي التي لا تشغلها الشركة على المستويين المحلي والعالمي، وبين تشغيل وامتلاك أنشطة الشق العلوي وأعمال الخدمات/ الشق الوسيط في السلطنة.

تهدف هذه الاستثمارات إلى الاستفادة من خبرة عُمان في صناعة النفط والغاز لتحقيق نتائج تشغيل قوية وعائدات مالية مجزية، فضلاً عن البحث عن فرص تساهم في تلبية الحاجات المستقبلية للطاقة في السلطنة، وتوفير قاعدة للتنمية المهنية للقوى العاملة الوطنية.

/@oocep

http://www.oocep.com/ar/

الشريـــك الأفضـــل..

نطبقُ ريادةً تكنولوجيةً لتحقيق
نموٍ غير مسبوق في حقل مخيزنة.

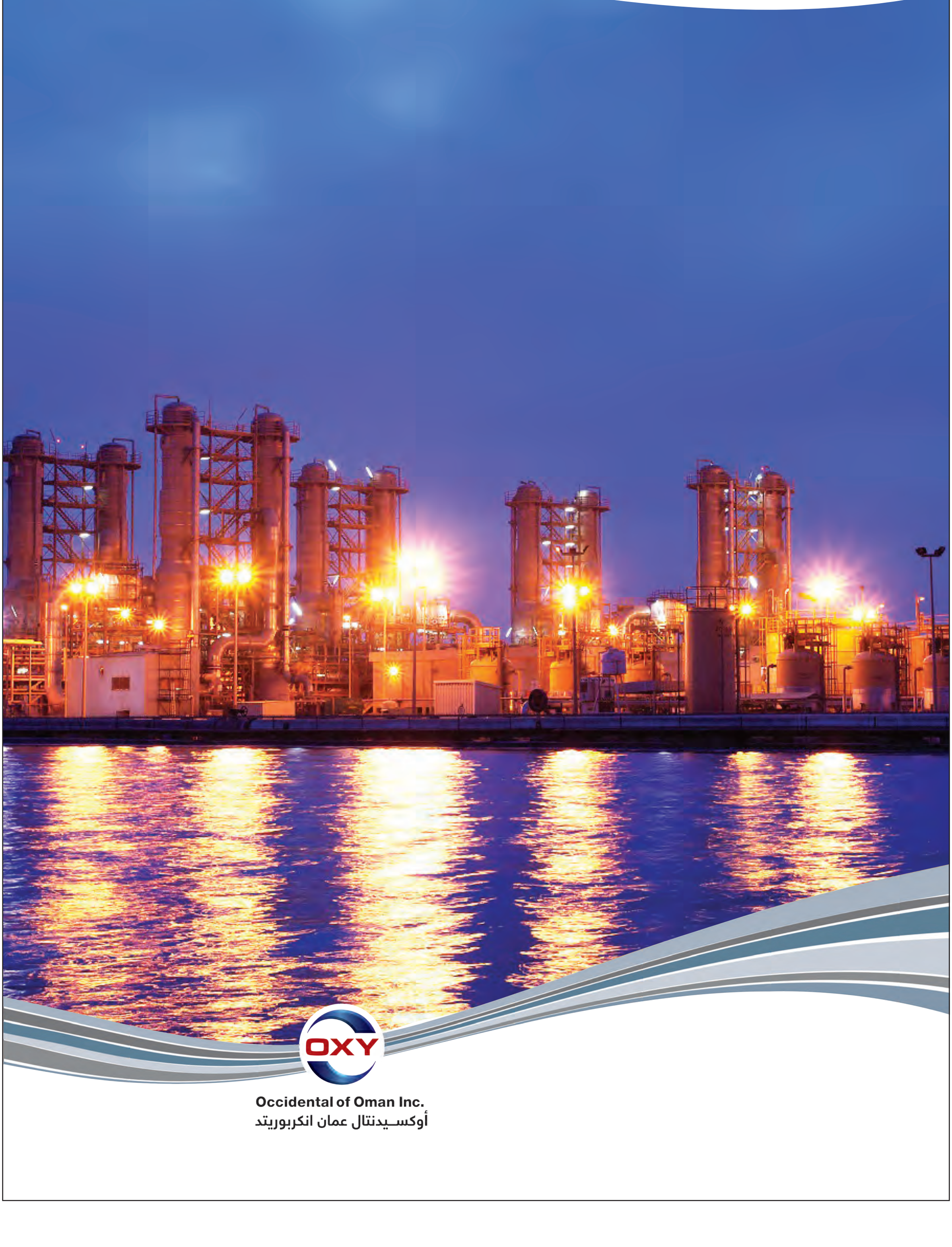

Occidental of Oman Inc.
أوكسـيدنتال عمان انكربوريتد

نطمح إلى تحقيق قيمة مضافة أعلى بتصنيع كل قطرة من الخام

الرمحي لـ«الرُّؤيَة»: النفط ما زال الأعلى في العوائد الاستثمارية.. و9 دولارات متوسط تكلفة البرميل

تمكّن معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي وزير النفط والغاز خلال سنوات توليه الوزارة من تحقيق معدلات نمو مشهودة في قطاع النفط والغاز. وفي ديسمبر المقبل سيكون قد مرّ على صدور مرسوم تعيين معاليه بالوزارة ٢٠ عامًا، والناظر للإحصائيات وحجم الأعمال يدرك جيدا أن قطاع النفط والغاز في عمان يمر بأعلى مراحله إنجازا على الإطلاق سواء من حيث كم الأعمال أو متوسط الإنتاج أو الاستكشافات، ولعلّ ذلك ما أهل معاليه للحصول على المركز الرابع ضمن أكثر ١٠ شخصيات مؤثرة في قطاع النفط والغاز في الشرق الأوسط وفق آخر تصنيف نشرته "آرابيان اندستري". ومع ندرة حواراته الإعلامية إلا أنّ معاليه لا يرد أي سائل عن تفاصيل تتعلق بالنفط والغاز، وعلى الدوام تكون ردوده مدعومة بالأرقام الدقيقة وكافة المعلومات المحدثة..

أجرت الحوار- نجلاء عبدالعال

وفي ذكرى تصدير أول شحنة نفط عمانية للخارج، كان لـ«الرؤية» حوار مع معاليه فيما يلي نصه:

بلغ حجم الإنتاج النفطي مليون برميل يوميا لأول مرة في تاريخ الوزارة، فهل هناك استراتيجية تسير عليها الوزارة في تحديد كميات الإنتاج؟

الوزارة ماضية في نهجها ورؤيتها تحت شعار "ملتزمون بتحقيق الأهداف والتنمية المستدامة" وتتبع هذه الاستراتيجية يتطلب المحافظة على الإنتاج في مستويات معينة ولتعويض النقص في أسعار النفط بما يتناسب مع طبيعة المكامن والمحافظة على عمرها لاستخلاص أكبر قدر ممكن من كمية المخزون.

وكيف تصف وضع النفط في عمان حاليا من حيث الاستكشاف والإنتاج؟

في مجال الإنتاج، شهد متوسط الإنتاج اليومي للنفط الخام والمكثفات حوالي مليون وأربعة آلاف برميل (مقارنة بـ ٩٨١ ألف برميل لعام ٢٠١٥م) أي بزيادة ٢,٤٪ عما كان عليه في عام ٢٠١٥، فيما بلغ متوسط الإنتاج اليومي للغاز الطبيعي بالإضافة لكمية الغاز المستوردة من دولفين حوالي ١١٢ مليون متر مكعب (١٠٩ مليون متر مكعب مقارنة بعام ٢٠١٥م) أي بزيادة قدرها ٢,٣٪ عما كان عليه في عام ٢٠١٥م؛ منها ٨٧ مليون متر مكعب من الغاز الغير المصاحب و١٩ مليون متر مكعب من الغاز المصاحب بالإضافة إلى ٦ ملايين متر مكعب من الغاز المستورد من دولفين.

وتسير عمليات الاستكشاف على نفس الوتيرة بل ستكون هناك زيادة نسبية في عدد الحفر الاستكشافية للعام الحالي. أمّا فيما يخص عمليات الإنتاج فإنّ سلطنة عمان ساهمت من ضمن مجموعة الدول من خارج منظمة أوبك التي قررت مشاركة أوبك وتخفيض الإنتاج لتقليص الفجوة بين العرض والطلب بغية تعزيز الأسعار، وكان الاتفاق أن تكون حصة السلطنة من هذا الخفض ٤٥ ألف برميل في اليوم، أي بنسبة ٤,٥٪ بالمقارنة مع كميات إنتاج أكتوبر ٢٠١٦م والذي كان مليون وثلاثة عشر ألفا، ولذلك فإنّ السلطنة منذ بداية هذا العام شرعت في تنفيذ هذا الالتزام وقلّصت إنتاجها إلى ٩٧٠ ألف برميل يوميًا وهي مستمرة وملتزمة حسب اتفاقها.

وهل تقلصت أعمال أي من الشركات العاملة في القطاع مع تراجع الأسعار؟

كما أُعلن خلال المؤتمر الصحفي لوزارة النفط والغاز في شهر أبريل من هذا العام فإنّ عمليات الاستكشاف والإنتاج لم تتقلص في أي من الشركات العاملة في القطاع؛ وعلى الرغم من أن الشركات لم تقم بتقليص عمليات الاستكشاف والإنتاج إلا أنه يوجد انخفاض في التكاليف من خلال قيامها بتحسين التكلفة للمشاريع (cost optimization). وتبذل الحكومة جهودا مستمرة لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار المشترك في قطاعي النفط والغاز في جميع المشاريع البترولية بمجالاتها المختلفة، من استكشاف وإنتاج وتطوير، وإقامة المشاريع المعتمدة على الغاز، ومشاريع الخدمات المساندة للصناعة البترولية. حيث بلغ مجموع المصروفات على قطاع استكشاف وإنتاج وتطوير النفط والغاز حوالي ١١,٣ مليار دولاراً أمريكياً (مقارنة ١١,٤٣ مليار دولاراً أمريكياً بعام ٢٠١٥م)، موزعة بنسبة حوالي ٧١٪ كنفقات رأسمالية مثل الحفر والمرافق وغيرها، ونسبة حوالي ٢٩٪ في المصاريف التشغيلية.

وكان الإنفاق على قطاع النفط حوالي ٧,٩ مليار دولاراً أمريكياً (مقارنة ٨,٢ مليار دولاراً أمريكياً بعام ٢٠١٥م) في حين بلغ مجموع الإنفاق في قطاع الغاز حوالي ٣,٤ مليار دولار أمريكي (مقارنة ٣,٢ مليار دولار أمريكي بعام ٢٠١٥م).

وما الجديد في إسناد مناطق استكشاف جديدة؟

خلال عام ٢٠١٦م تم التوقيع على اتفاقية بترولية لمنطقة الامتياز رقم ٧ مع شركة هايدروكربون فايندر العمانية، وكذلك تم توقيع على اتفاقية توسعة منطقة الامتياز رقم ٦١ التابعة لشركة بي بي عمان بإضافة حوالي ١٠٠٠ كيلو متر مربع، وكما وقعت الوزارة على تجديد اتفاقية الامتياز لفترة إضافية لمنطقة رقم -٩ مع شركة اكسيدنتال عمان وشركائها (شركة النفط العمانية للاستكشاف والإنتاج وشركة ميتسوي).

وأيضاً تمّت الموافقة على طلبات تمديد فترة اتفاقيات الامتياز لكل من شركة الآيد بتروليوم لمنطقة الامتياز رقم ٣٦. وشركة مصيرة أويل لمنطقة الامتياز رقم ٥٠، وشركة مول عمان لمنطقة الامتياز رقم ٦٦.

ومن جهة تسويق مناطق الامتياز المفتوحة، تم طرح عدد أربع مناطق امتياز وهي (٣٠ و٣١ و٤٩ و٥٢) بنهاية عام ٢٠١٦م ويجري حالياً التفاوض على بنود اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج. وتسعى وزارة النفط والغاز جاهدة في إيجاد فرص استثمارية جيدة لمناطق الامتياز المفتوحة رغم تداعيات الأسعار العالمية والآثار المترتبة على الدول المصدره للنفط. وبحمد من الله فإنّ هناك عدد من الشركات البترولية العالمية والمحلية أبدت رغبتها في الحصول على مناطق الامتياز التي تم تسويقها مؤخرا. حيث انتهت الوزارة من المفاوضات مع الشركات التي رست عليها المناطق وستقوم بالتوقيع على هذه الاتفاقيات قريبا.

وما حجم الاحتياطي النفطي في السلطنة وكيف يتم قياسه؟

بلغ الاحتياطي المتوقع من النفط الخام والمكثفات النفطية للسلطنة في نهاية عام ٢٠١٦م حوالي ٥٢٤٢,٥ مليون برميل، بينما بلغ الاحتياطي المتوقع للغاز الطبيعي للسلطنة بنهاية عام ٢٠١٦م نحو ٢٤,٧٩ تريليون قدم مكعب. بصفة عامة يعتمد تقدير الاحتياطي بشكل رئيسي على مدى نضج الحقل وبالتالي على توافر بيانات الإنتاج. فبالنسبة للحقول الناضجة حيث تتوفر بيانات إنتاج كافية للتنبؤ بالأداء المستقبلي للحقل والخزان، يمكن قياس الاحتياطي مباشرة عن طريق: تحليل المنحنى التناقصي، توازن الكتلة، نموذج المحاكاة للمكمن. أمّا بالنسبة للخزانات غير المطورة أو تلك التي لديها بيانات إنتاج محدودة فيتم تقدير الاحتياطي عن طريق: حقول مماثلة، الأحجام، نموذج محاكاة متعدد السيناريوهات.

نستهدف رفعا مستداما لحجم الإنتاج ودعمه باستكشافات جديدة

التعمين وإيجاد المزيد من فرص العمل على رأس الأولويات.. والتأهيل هو المفتاح

متوسط الإنتاج اليومي ارتفع بنسبة 2.4% مقارنة مع 2015

عمليات الاستكشاف والإنتاج لم تتقلص.. والجهود تتواصل لخفض تكاليف الإنتاج

وفي مجال احتياطي النفط والغاز تم إضافة حوالي ١١٠ مليون برميل إلى احتياطي النفط والمكثفات من خلال تقييم الحقول والإضافات من أعمال الاكتشافات الجديدة، وبذلك فإنّ إجمالي احتياطي السلطنة من النفط والمكثفات بلغ حوالي ٥١١٥ مليون برميل في نهاية عام ٢٠١٦م منخفضا بما يقارب حوالي ٢٥٧ مليون برميل عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٥م.

أمّا في مجال احتياطي الغاز، فتمت إضافة حوالي ٠,٨٤ تريليون قدم مكعب من الغاز، وبذلك فإنّ إجمالي احتياطي السلطنة من الغاز بلغ حوالي ٢١,١٥ تريليون قدم مكعب في نهاية عام ٢٠١٦م منخفضا حوالي ١,٨٥ تريليون قدم مكعب عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٥م ويعزو ذلك إلى فقدان حوالي ٠,٦٩ تريليون قدم مكعب من الغاز نتيجة تقييم الحقول.

وهل ستزداد صعوبة وتكلفة استخراج النفط في عمان؟

من المعلوم أنّ المكامن تمر بعدة مراحل للإنتاج بدءًا من مرحلة الإنتاج الأولي مرورا بمرحلة الإنتاج الثانوي ثم الانتهاء بمرحلة الإنتاج ما بعد الثانوي بطرق الاستخلاص المعززة، وتكلفة الاستخراج تزداد كلما انتقلنا من مرحلة إنتاج إلى أخرى، وللعلم فإنّ نسبة الإنتاج من مرحلة الإنتاج ما بعد الثانوي يمثل ما نسبته ٤٪ من إجمالي إنتاج السلطنة في العام المنصرم ونتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٨٪ خلال العشر سنوات قادمة.

وما متوسط كلفة إنتاج الخام العماني؟ وهل حقا هناك ارتفاع في الكلفة التشغيلية مقارنة بدول الجوار؟

تعتبر سلطنة عمان رائدة في مرحلة الإنتاج ما بعد الثانوي بطرق الاستخلاص المعززة وهي آخر مراحل الإنتاج في عمر المخزون، لذلك من الطبيعي أن تكون الكلفة مرتفعة لدينا مقارنة بالدول الأخرى. وفي العام ٢٠١٦ كان معدل تكلفة الإنتاج التشغيلية للخام العماني تقريبا ٩ دولار أمريكي.

وكيف تقيّمون آلية تسويق نفط عمان عبر بورصة دبي للطاقة بعد سنوات منذ إطلاقها؟ وهل هناك تفكير في تعديل الآلية ليتاح تدخل الحكومة في التسعير؟

منذ بدء عمليات تسويق وتسعير النفط الخام العماني ببورصة دبي للطاقة في منتصف عام ٢٠٠٧م وإلى يومنا هذا، استطاع النفط الخام العماني أن يصبح ضمن قائمة النفوط المرجعية لتسعير أسعار النفط، ويعتبر هذا إنجازا بحد ذاته. إضافةً إلى ذلك، ومن خلال تسويق النفط الخام العماني عبر بورصة دبي للطاقة، أصبح الخام العماني متداولاً ومتوفراً بشكل أوسع في السوق وأتاح للمشترين خياراً جديداً لشراء النفط العماني. واستطاعت بورصة دبي للطاقة في فترة وجيزة إيجاد قنوات وأسواقٍ جديدة للخام، مما أكسب الخام العماني ثقلاً وأهمية لدى المشترين وذلك من خلال توفره وسهولة الحصول عليه. كما استطاعت آلية التسعير الشفافة والعادلة في بورصة دبي للطاقة من أن تكسب ثقة المتداولين والمتعاملين في نزاهة تسعير الخام العماني مقارنة بالنفوط المتوفرة في المنطقة. نظراً للنتائج الإيجابية التي تحصلنا عليها من خلال تسعير النفط العماني في بورصة دبي للطاقة، فلا توجد خطة لتعديل آلية التسعير من خلال تدخل الحكومة، وإنما سنترك السوق يحدد مسار الأسعار.

منذ بدء تراجع أسعار النفط اختلفت نظرة بعض المواطنين للنفط كثروة وطنية ذات جدوى، فإلى أي مدى بات الاستثمار في النفط أكثر تحقيقا للعوائد في السلطنة وكيف يمكن رفع مردوده على الاقتصاد بشكل عام؟

نالت السلطنة حظا وافرا من الاستثمارات الأكثر ربحية على مستوى العالم خلال العقود الأربعة الماضية منذ بدء النهضة النفطية في السلطنة. الهامش الربحي والعائد المالي سيظل مغريا وواعدا لعقود قادمة. العوائد النفطية المرتبطة بالاستثمارات النفطية ليست بالقليلة أو غير المغرية ولكن كونها المصدر الأكبر للدخل للدولة هو التحدي الحقيقي وسيظل المعضلة الرئيسيّة للدولة حتى تنجح الخطط الموضوعة لتنويع مصادر الدخل، ولهذا السبب الاستثمارات النفطية ضرورية لتأمين الدخل للدولة إلى أن ترتفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل إلى مستوى موازٍ للدخل النفطي.

فيما يتعلق بالشركات النفطيّة الأهلية في مناطق الامتياز، ما أبرز الإيجابيّات في التجربة وهل هناك سبل لتطويرها والتوسّع فيها؟

إنّ تجربة شركات المجتمع المحلي أو الشركات الأهليّة في مناطق الامتيازات النفطية هي تجربة فريدة من نوعها، فمنذ بداية هذا البرنامج في عام ١٩٩٨م، وهو يحقق الأهداف التي رسمت له من خلال رفد المجتمع المحلي بالمهارات والخبرات وكذلك المشاركة في المشاريع المقامة في مناطق الامتيازات النفطية، ومن أجل تعظيم الاستفادة لكافة شرائح المجتمع في هذا البرنامج ونقل هذه التجربة إلى مرحلة متقدمة في المجال الرئيسي للصناعات النفطية، جاءت فكرة تأسيس شركات المجتمع المحلي الكبرى في عام ٢٠١٠م، بقاعدة كبيرة من المساهمين من أبناء تلك المناطق وبدعم كبير من الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز، ومن خلال هذه التجربة نجد أنّ هناك الكثير من الإيجابيات قد تحققت منها على سبيل المثال لا الحصر تعزيز مبدأ العمل الاقتصادي المشترك بين أفراد المجتمع لشريحة واسعة من أبناء مناطق الامتيازات النفطية، وفي مجال توظيف العمانيين نجد أنّ هذه الشركات أخذت على عاتقها إعطاء الأولوية للشباب العماني في العمل لديها وفي مختلف التخصصات بما فيها الوظائف في الإدارة التنفيذية.

ومن الجوانب الإيجابية الأخرى هي التشجيع على استثمار رأس المال المحلي، وخلق عوائد استثمارية لكافة المستثمرين في هذه الشركات. كما تقوم الشركات المحلية حالياً بالتركيز على التنويع في الأعمال خارج نطاق النفط والغاز، وذلك لإيجاد أرضية استثمارية صلبة، وخلق مصادر دخل إضافية إلى جانب ما تنفذهُ من عقود في مجال النفط والغاز؛ الأمر الذي سيتيح لهذه الشركات مدخلاً للتنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية وهو أحد الأهداف التي نأمل أن تصل إليه هذه الشركات.

ويحدونا الأمل بأن يتم تعميم هذه التجربة على مستوى محافظات السلطنة المختلفة وفي جوانب استثمارية أخرى كالسياحة واللوجستيات وغيرها من الأنشطة التجارية والصناعية لتنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل للشباب العماني.

ومتى يمكن لنسبة التعمين في قطاع النفط أن تتوافق مع حجم عوائده المالية؟

تبلغ نسبة التعمين في قطاع النفط والغاز حاليا حوالي ٧٩٪ وهي في ارتفاع مستمر، وتقوم وزارة النفط والغاز من خلال اللجان الخاصة بالموارد البشرية والقيمة المحلية المضافة بدراسة ومتابعة المواضيع المتعلقة بالموارد البشرية من أجل رفع كفاءة وقدرات العمالة الوطنية والذي بدوره يؤدي إلى دفع عجلة التعمين في كافة الوظائف. وتقوم الوزارة حاليا بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية بوضع معايير مهنية للقطاع وتطوير مناهج مهنية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، والتوسّع في استخدام بوابة التوظيف الإلكترونية لتشمل شركات أخرى كما أنّ مبادرة التوجيه المهني لقطاع النفط والغاز تهدف إلى ترويج أكبر لتخصصات يحتاجها القطاع في الفترة المقبلة. كل ما سبق يصب في بذل جهود أكبر في تخريج عمالة وطنية على أعلى مستوى تتواءم مع احتياجات القطاع ناهيك عن الجهود الحثيثة لجعل بيئة العمل آمنة وجاذبة للكوادر الوطنية للعمل في مؤسسات القطاع النفطي.

وإيمانا من الجميع بأهمية تنمية الكادر العماني المؤهل، فقد بُذلت جهود وموارد مالية كبيرة في تحقيق ذلك، حتى أصبح الكادر العماني حاضرا وبقوة في القطاع بمختلف التخصصات والمسؤوليات، وقد بلغت نسبة التعمين لدى الشركات المشغلة بشقيه العلوي والسفلي حوالي ٧٩٪ ليصل مجموع العمانيين ١٣,٥٥٤ موظف في ٢٠١٦م اي بزيادة ٣,٢ ٪ عما كان عليه في ٢٠١٥ م، كذلك قامت الوزارة بتدشين بوابة توظيف إلكترونية في ديسمبر الماضي، والتي يمكن من خلالها الاطلاع على فرص التوظيف في الشركات المشغلة للنفط والغاز، حيث تضم المرحلة الحالية شركة دليل للنفط، وشركة النفط العُمانية للاستكشاف والإنتاج، وشركة سي سي اينرجي ديفالوبمنت، وستتوسع لتشمل شركات أكثر خلال المرحلة القادمة.

وهل ترون إمكانيات لتحقيق قيمة محلية مضافة أعلى من النفط بدلا عن تصديره في صورة خام؟

هناك بالفعل الكثير من المشروعات لتحقيق هذا الهدف ورغم أننا نأمل أن يأتي اليوم الذي تحقق فيه قيمة محلية مضافة لكل قطرة من النفط إلا أنّ الكثير من المبادرات تجري بالفعل ولا ينبغي تجاهلها؛ ومن أهم المبادرات والإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام المنصرم ٢٠١٦م، تمثلت في إسناد خمسة عقود بإجمالي حوالي ٣٨٨ مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع إيجاد حوالي ٣٢٠ فرصة عمل مع قيمة محلية مضافة تقدر بقيمة ١٢٥ مليون دولار أمريكي. وتشمل صناعة خطوط أنابيب الفولاذ الكربونية، وصناعة قطع الغيار ومعدات أنابيب التغليف، وصناعة مادة البوليمر للاستخدام في الاستخلاص المعزز للنفط - وهو قيد الإنشاء، بالإضافة إلى مبادرة لصيانة وإصلاح الضواغط الترددية، وأخرى لإدارة النفايات الخطرة.

النفط الصخري.. ثروة اقتصادية تتعاظم على حساب تدمير البيئة

لعُقُودٍ مُتتالية تربَّع النفط الزيتي الأسود ملكاً على عَرْش الاقتصادِ العالميِّ، لاسيما بعد ظهور تأثيره البالغ في الصناعات الحديثة ومصادر الطاقة، ثم استخدامه كوسيلة ضغط أربكتْ العالم كلَّه عندما لوَّحت الدول العربية المنتجَة له بوقفه إذا تدخَّلت أمريكا وغيرها مُنَاصِرة لإسرائيل في حربِ أكتوبر ١٩٧٣، وتضاعَفَ سعرُ البرميل لهذا السبب من ٣ دولارات إلى ١٢ دولارا. ومنذ ذلك الوقت، أصْبَح ما اتُّفق على أنه مُنتج من بقايا حيوانات وديناصورات طُمِرَت قبل ملايين السنين، أحد أهم المؤثِّرات على التقدُّم الصناعي في العالم، وأصبحتْ كل نسمة هواء تمرُّ على إحدى الدول المنتجة للنفط يُمكن أنْ تهز العالم بأسره، واستمر ارتباط أسعار النفط صعودا وهبوطا بأية أزمات مهما اختلف مُسبِّبها في مناطق الإنتاج، وحدثت الطفرة غير المسبوقة عندما ارتفع سعر النفط إلى ما يزيد على ١١٠ دولارات للبرميل، وهو سعرٌ لم يتصوَّر أحد أن يصل إليه، وكان خيرا عميما على الدول المنتجَة. لكنْ ما لم يكُن في الحسبان أنَّ هذا الزيت الأسود اللزج يُمكِن أن يُطَاح به عن عرشه بسهولة، وفي شهور معدودة، ليفقد أكثر من ٦٥ في المئة من سعره، ويهوي إلى أقل من ٣٠ دولارا، والأدعى أنَّ أيًّا من الأحداث الكبيرة التي وقعت خلال ما يقرب من ٢٠ شهرا لم تَدْعَم صعود الأسعار، كما كانت في الماضي، فلا الحُروب في المنطقة، ولا التوترات السياسية، ولا الهجمات على بعض ناقلات النفط حرَّكت الأسعار.

الرُّؤية - نجلاء عبدالعال

وكان مـن المُفْـتَرَض أنْ يكـون مُجـرَّد تفكير الدول المنتجة للنفـط في خفض الإنتاج مُحفِّزا يُشْعل أسـعار النفط، لكنَّ الكثيرَ من العوامل المتدَاخلة أدَّت إلى ما يُشْبِه التجاهل للقرار منذ الإعـلان عن التفكير فيه وحتى تنفيذه الفعلي، فلم تتجاوز أسـعار النفط حدَّ الخمسين دولارا للبرميل سـوى لأيام معـدودات. تلْك العوامل المتشابِكَة تصبُّ في استمرار خَلَل مَيزان العرض والطلب الذي يتحكَّم في الأسـعار عالميًّا؛ وكان المخزون الذي زاد مُسـتواه وتحـوَّل إلى تجارة حتى لبعض الهواة أحد هذه العوامل، كما كان منها زيادة الإنتاج من دول استمرَّت لسبب أو آخـر أقل من مُعدَّلاتها الإنتاجية؛ مثل: العراق، وإيـران، وليبيا، ولكنَّ السـببَ الأكـبر والذي كان يُغـض عنه النظر في كثير من الأوقات كان أنواع النفوط الجديدة؛ مثـل: النفط الصخري والرملي...وغيرهما.

وقـد لا تُعـبِّر كلمة «جديـدة» عـن حقيقة الواقـع؛ فهذه الأنواع قائمة منذ سـنوات، لكنَّ الجديـد كان التقنيات التي جعلت من الممكن اسـتخلاص الزيت النفطي والغاز من الطبقات الأرضية الموجودة فيها، وأصبح من غير المنظور أن يعـود النفط الزيتي مرة أخرى لعرش المائة دولار. ومؤخرا، نُقل عن أحد أهم خبراء النفط عالميًّا القول بأنَّ أسـعار النفط فوق ٦٠ دولارا قد ولَّت إلى غير رجعة، ليس فقط بسـبب كثرة المعروض، ولكن أيضا لأن هذا السـعر سيكون مغريا لمزيد من الإنتاج للنفط الصخري، خاصة مـع تقدم التقنيـات التي سـتجعل الربح من استخلاص النفط الصخري أكبر حتى مع تراجع الأسـعار؛ فإذا انخفضت الكلفة إلى ١٥ دولارا، فـإنَّ هذا يعنـي أن ٣٠ دولارا سـيحقق ربحا مجزيا لهذه لشركات انتاج النفط الصخري.

تقليص الإنتاج

وكان أوْضَح إحسـاس بالقلق مـن هذا النوع من النفوط، هو رسـالة وجَّهها بافل فيدوروف النائـب الأول لرئيـس شركة «روسـنفت»، إلى وزيـر الطاقة الروسي ألكسـندر نوفاك، ووفق ما نقلته وسـائل الإعلام عن الرسـالة المعنونة «حول تنفيذ اتفاقيـة تقليص الإنتاج مع أوبك والتحذير من مخاطر محتملة»، فإنَّه جاء فيها: «عـلى الرغم من تنفيذ الأطـراف التزاماتها في مجـال تقليـص الإنتاج النفطي خـلال مرحلة يناير-فبراير ٢٠١٧، فإنَّ هنـاك جُملة مخاطر، من شـأن مراقبتهـا بصورة دقيقـة من جانب وزارة الطاقة الروسـية ضمان النتائج الإيجابية لاتفاقيـة تقليص الإنتـاج، ولافتا بصورة خاصة إلى نشـاط منتجي النفـط الأمريكيين، مُوضِّحاً أنه وبموجب مُعطيات وزارة الطاقة الأمريكية، فقد اسـتؤنف إنتاج النفط في الولايات المتحدة النمو في الربع الأخير من العام ٢٠١٦، وأنَّ هذا النمو يأتي بصورة رئيسية على حساب مشاريع النفـط الصخري؛ نظـرا لارتفاع أسـعار النفط في السـوق العالمية إلى مُستويات تضمن دخلاً مسـتقراً من بيع ذلك النفط، وتوقع نمو إنتاج النفـط والمكثفات في الولايـات المتحدة خلال ٢٠١٧-٢٠١٨ حتـى مسـتوى ٥٠٠ ألف برميل في اليـوم. وبجانب ذلك، يَظْهَـر القلقُ الروسيُّ من أنَّ حقول إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة أخذتْ تتَّحـد وتُصبح خاضعة لتحكم جهـة واحدة؛ مما يعني أنَّهـا تتحرَّر من عبء القروض، وفي ظل هـذا الوضع تنخفض تكلفة الإنتاج؛ مما يُسهم بزيادته - حسب ما نُقِل عن مسؤول روسي.

النفط الصخري

ويعـرف النفـط الصخري بأنَّه نَـوْع من أنواع النفط الخفيف، ويتمُّ إنتاجه من صخور تحتوي على ترسبات مادة «الكيروجين»، ويتم تحويلها بالحرارة إلى سـائل «هيدروكربوني» قريب من مكونات النفط الخام. أمَّـا «الفارس الغامض» الآخـر، فهو مـا اصطلح على تسـميته بالنفط الرملي؛ والذي يتواجد على سطح الأرض أو على أعماق قريبة نسبيا من سطح الأرض، ربما تصل إلى عدة مئات من الأمتار. ويكون عادة مختلطا مـع الرمل على شـكل «بتيومين» أو أسـفلت. وتكون نسـب المخلوط: ٧٥ في المائة مواد غير عضوية، و١٠ في المائـة «بتيومين»، وهو الجزء النفطي، و١٠ في المائة مادة طينية، و٥ في المائة ماء. وتختلف طريقة اسـتخراجه بحسب قربه وبعده عن السـطح، فإذا مـا كان فوق الأرض فيجري تجميعه بواسـطة الجرافات ونقله إلى أفران خاصة ثم إلى معامل التكرير، أما إذا كان موجـودا في أعماق لا تصلهـا الجرافات -وهو النسـبة العظمى من الاحتياطي- ففي الغالب يجري تسـخينه في مكانه حتى يذوب، ومن ثم يسحب السائل وينقل إلى معامل التكرير.

وكـما بـات معروفـا وسـائل وطرق تسـخين النفـط اللزج في عُمان، فإنَّ طرقا مُماثلة تقريباً تُسْـتَخدم لإذابة النفط الرملي؛ منها: ضخ كمية كبيرة من بخار الماء عنـد حرارة تصل إلى ٣٠٠ درجة مئوية. ورغم انتشاره في كثير من مناطق العالم، إلا أنَّ النسبة الأكبر من احتياطي النفط الرملي توجد في كندا، والتي أصبحت أكبر مُنتج حاليا لهـذا النوع، حتى إن المنتج أصبح يعرف بـ«نفط كندا».

وَيَبْقَى الآن القرارُ في يد الإنسـان الباحث عن التقدُّم فوق الأرض، أنْ يحسم أمره بين التقدُّم على حسـاب المسـتقبل، أو الوصـول لتحويل التراب إلى ثـروة، لكنْ بدون ضـمان أنْ تَبْقَى هـذه الأرض بذاتها في المسـتقبل؛ فهذا النفط الجديـد -سـواء الصخري أو الرملي، وبشـكل خـاص الرملي- يحتاج اسـتخلاصه مـن التربة تدمـيراً بيئيًّـا لا نظير لـه. كما أصبـح معروفا -نتيجـة للأبحاث المنشـورة في هذا المجال- أنَّ اسـتخراج النفط الرملي مثلاً يتطلَّـب القضاءَ على مسـاحات شاسـعة من الأشـجار، وعلى البيئة البيولوجية الموجودة على سـطح الأرض من تربـة وأحياء. ورغم ما تحاول بعض الدول وضعه منَ ضوابط على الشركات المسـتثمرة في المجال لإعادة تشـجير المناطق المستخدمة على المدى البعيد، إلا أنَّ هذا لا يتطلب فقط المزيد من الإنفاق، لكن سـنوات طـوال ونتيجة غير مضمونة.

التأثير البيئي

ولا يقتـصر التأثير البيئي على الأرض، لكن أيضًا الهـواء لم ينجُ مـن التلوث؛ حيـث يبُث إنتاج النفط الرملي كمية غازات أكثر من نفطٍ الآبار؛ مما يُؤثر على الانحبـاس الحراري. فكلُّ برميل واحـد من النفط الرملي يُنتج كميات كبيرة من الغازات المتسبِّبة في الانحباس الحراري، مقارنة ببرميل نفط الآبار التقليدي.

وفي السـلطنة، فـإنَّ وزارة النفـط والغـاز لم تسـتبعد التنقيـبَ عن النفـط الصخري، لكنَّ العمل لم يأخذ منحى جـادا بعد؛ نظرا للكلفة العالية له، مع التركيـز أكثر على النفط الزيتي العادي من الآبار، ولعل في السمعة والقوة التي اكتسـبها اسم «نفط عمان» كإحدى العلامات التـي يقاس عليهـا في التسـعير عالميا مع خام برنـت والعـربي الخفيف وتكسـاس، فإن من الواضح أن الاسـتمرار في التركيبة التي تصدرها السـلطنة والطريقـة التي يجري بها التسـعير ثبت أنها مثالية.

وما تُصدِّره السـلطنة يُمثِّـل تركيبة من النفط الخـام والمكثفـات النفطيـة، وتحسـب كميا بالبرميل، لكنهـا لا تعني أنه برميل نفط فقط. ولتحديد سـعر نفط عُمان، اشـتركتْ حكومة السلطنة في إنشـاء بورصة دبي للطاقة، وتركت سـعر الخام للعـرض والطلب، وليكـون الخام العُـماني واحداً من أهـم الخامات العالمية من حيث الجودة، أو اعتباره كمقياس معياري.

> **الخامات التقليدية لا تزال متربعة على سوق النفط في العالم**
>
> **التراجُع الحاد في أسعار «الأحفوري» لم يُثنِ المنتجين عن مواصلة الاستثمار المستدام**
>
> **«الخام الكندي».. أحدث ما توصَّل إليه العلم من خلال النفط الرملي**
>
> **عمليات كيميائية لاستخلاص النفط من الصخور تهدِّد بتدمير البيئة**
>
> **القضاء على مساحات شاسعة من الأشجار.. أبرز مَخَاطر النفط الصخري**

«العمانية للغاز الطبيعي المسال».. إسهامات كبيرة في جهود تنويع مصادر الدخل ودعم خطط التعمين

مسقط - الرؤية

تأسست الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال- شركة محدودة المسؤولية- بموجب مرسوم سلطاني سام صدر في عام ١٩٩٤م، ومسجلة بموجب قوانين سلطنة عمان، ويتركز نشاطها في عمليات إسالة وبيع الغاز الطبيعي ومشتقاته من مكثفات الغاز، وتقوم الشركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بكافة المشاريع والعمليات والأنشطة اللازمة لإسالة الغاز الطبيعي وتخزينه وتسويقه فضلاً عن تصديره إلى العملاء.

وتدير الشركة حاليا في مصنعها بولاية صور ثلاث قاطرات لإسالة الغاز الطبيعي، اثنتان مملوكتان للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال ش.م.م. وواحدة مملوكة لشركة قلهات للغاز الطبيعي المسال ش.م.ع.م (بطاقة إجمالية تقدر بـ١٠,٤ مليون طن متري بالسنة). ومن خلال هذه الأنشطة تساهم الشركة في جهود الحكومة الرامية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. ويقع مصنع الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال على ساحل قلهات في ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية، بينما يوجد المكتب الرئيسي للشركة في محافظة مسقط.

الإنتاج والتصدير

وتتكفل حكومة السلطنة بإمداد الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال بالغاز الطبيعي عبر شبكة أنابيب إلى موقع الشركة في ولاية صور، وتقوم الشركة بتسييل هذا الغاز في مصنعها ذي الثلاث قاطرات ومن ثم شحنه إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية وذلك لتحقيق عوائد كبيرة تسهم بدور محوري في رفد مسيرة التنمية المباركة التي تشهدها السلطنة والمساهمة في تعزيز الجانب الاجتماعي من ملامح حياة المواطن العماني.

لقد قامت الشركة بتصدير أكثر من ٢١٠٠ شحنة منذ بدء عملياتها في عام ٢٠٠٠، والذي كان له الدور الكبير في نمو القدرة الاستيعابية لعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع النقل البحري، الذي تبعه تأسيس للشركة العمانية للنقل البحري التي توفر ناقلات خاصة لشحن هذا المورد الحيوي. ومنذ بدء عملياتها، قامت الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال باستيعاب الكوادر الوطنية من الشباب العماني من خلال توظيفهم وتدريبهم وخلق بيئة عمل مشجعة على النمو والتطور والتدرج الوظيفي في مجال صناعة الغاز الطبيعي المسال.

وتستمر الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال في كونها إحدى وجهات العمل المفضلة لدى الشباب العماني، والذي يؤكده التكريم والجوائز التي حصلت عليها الشركة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حيث تنتهج الشركة برامج متنوعة لتطبيق سياسات الحكومة الرشيدة في مجال التعمين، وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية ذات المهارات العالية والمحافظة عليها. وبالإضافة إلى توفير برامج تدريبية لموظفيها، قامت الشركة بإرسال عدد من الموظفين إلى شركات أخرى داخل وخارج السلطنة لإكسابهم المزيد من الخبرة وتحفيزهم لبيئة عمل مختلفة. وتعد هذه التجربة وسيلة لتوسعة دائرة مهاراتهم حتى يتقلدوا مناصب إدارية في مجال الغاز الطبيعي المسال الذي أصبح الوقود المفضل لدى العديد من دول العالم.

وبشكل عام بلغت نسبة التعمين في الشركة ٨٨٪، فيما تتجاوز نسبة التعمين في المناصب القيادية نسبة ٩٥٪.

وتحظى سلامة العمليات في قطاع النفط والغاز حول العالم باهتمام بالغ، كون أنّ طبيعة مصنع الغاز الطبيعي المسال تستلزم الاهتمام العاملين فيه بوصفهم عنصرا أساسيا في عمليات تسليم الغاز بصورة آمنة، لذلك يتم اتخاذ درجات عالية من الحذر واستخدام جميع الوسائل العملية للحيلولة دون وقوع أية أضرار للبيئة المحيطة.

وساهم هذا الاهتمام في حصول الشركة على شهادتي الأيزو ١٤٠٠١ و٩٠٠١ لأول مرة في عام ٢٠٠١ نظرًا لإدارتها البيئية على مستويات عالمية والمحافظة عليهما. وفي عام ٢٠١٦ أيضا حصلت الشركة على الشهادة الدولية BS-OHSAS ١٨٠٠١:٢٠٠٧ والتي تساهم في تقليل المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة في بيئة العمل والمرتبطة بالموظفين والعملاء والمجتمع. علاوة على ذلك، أدى حرص الشركة البالغ على السلامة في جميع أنشطتها إلى تحقيق الشركة لـ٢٠ مليون ساعة عمل بدون حوادث مضيعة للوقت حتى نهاية عام ٢٠١٦. ويأتي هذا الإنجاز كترجمة حقيقية للأهمية القصوى التي توليها الشركة للسلامة في جميع عملياتها.

المسؤولية الاجتماعية

ومن جهة أخرى، يعد الاستثمار الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من أعمال الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، حيث يوفر فرصة للشركة لتقديم الأفضل للمجتمع مما يتوفر من إيرادات بيع الغاز الطبيعي المسال. في عام ٢٠١٦ احتفلت المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال (ODF) بمرور عام على تأسيسها. وقد كان عاما حافلا بالعطاء والبذل في مجال الاستثمار الاجتماعي والريادة في المسؤولية الاجتماعية على مستوى السلطنة. وفتحت المؤسسة التنموية آفاقا جديدة في معالجة وتطوير ودعم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في السلطنة وخارجها. وتكريماً لدورها البارز في المسؤولية الاجتماعية ومعاييرها العالمية والدقيقة في التقييم والمتابعة والإشراف على مبادراتها، حصلت الشركة العمانية على جائزة "بتروليوم إيكونوميست" الدولية لعام ٢٠١٦. كما حصلت في نفس العام على جائزتين دوليتين من مجلس آسيا للرؤساء التنفيذيين للتسويق وهما: جائزة آسيا كأفضل ممارسات لمسؤولية الشركات الاجتماعية وجائزة آسيا كأفضل تنمية للمجتمع. وقد أخذت المؤسسة التنموية على عاتقها مواصلة دورها الريادي في مختلف المجالات والقطاعات التنموية مثل البنية الأساسية وتعزيز الشباب العماني سواء الباحثين عن عمل أو أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية ورفد التعليم والسياحة والتراث وذلك من خلال أكثر من ٤٠٠٠ مشروع تم تنفيذها. إلى جانب ذلك، تبذل الشركة جهودا كبيرة في توفير فرص عمل للمواطنين وذلك عبر برنامجها الطموح للمسؤولية الاجتماعية والذي تمكن من توفير وظائف لأكثر من ٢١٠٠ عماني وعمانية من خلال برنامج التدريب المقرون بالتوظيف. وقد شرعت المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال في الاستثمار في إنشاء مدرسة حي الشروق الدولية في ولاية صور وسوف يضيف هذا المشروع قيمة كبيرة للمجتمع.

نحتفي بمرور ٥٠ عاماً على تصدير أول شحنة من خام النفط العماني سعياً نحو مزيد من التقدم والازدهار لسلطنتنا الحبيبة

الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال ش.م.م
Oman LNG L.L.C.

omanlng.com @OmanLNG Oman LNG

شل عُمان تصنع التميز ...

تقوم شركة شل في عُمان بدور فعال في قطاع النفط والغاز في السلطنة، ولديها مشاريع مشتركة إلى جانب أنشطتها المستقلة والتي تتضمن الأبحاث والتطوير، والاستكشاف والإنتاج، بالإضافة إلى أنشطة تسويق الوقود ومنتجاته، وتسويق الزيوت.

تساهم شركة شل بشكل مباشر في ازدهار الاقتصاد الوطني، كما أنها تؤمن بضرورة تنمية المجتمع من خلال التزامها بالتنمية المستدامة والقيمة المحلية المضافة، والاستثمار في المجالات الاجتماعية، وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركة والتي يتم التخطيط لها بشكل استراتيجي. كما تلتزم الشركة بالعمل على تلبية المتطلبات المتزايدة للطاقة في السلطنة والاستمرار في المساهمة في الازدهار الاقتصادي والبيئي بطريقة مسؤولة مع ضمان تحقيق الفائدة للمجتمع وذلك من خلال أعمالها مع المجتمع المحلي في السلطنة.

ومن المتوقع أن يتزايد الطلب على الطاقة لأغراض التطور الاقتصادي مع الأخذ في عين الاعتبار الضغوط البيئية المتزايدة. وتدرك شل عُمان ذلك جيداً حيث تواصل استثمارها في توفير الحلول المناسبة والتقنيات المتطورة التي تزيد من كفاءة الطاقة. وتستمر الشركة في تبادل المعارف والعلوم المتعلقة بالطاقة المستدامة الضرورية للتنقل رغم عظم التحديات التي يواجهها العالم، إذ لا يمكن لشركة واحدة أو قطاع واحد حلها. ولهذا، تعمل شل عُمان بالتعاون البناء مع الجهات الحكومية المعنية والمجتمع المحلي والشركات الأخرى من أجل إيجاد مصادر طاقة أكثر استدامة في المستقبل.

يتضح هذا النهج جلياً من خلال مشروع "هدية شل للوطن" والذي تم الإعلان عنه في العام الماضي، إذ يهدف هذا المشروع للاستثمار في قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة في السلطنة وتعزيز الوعي بالطاقة المستدامة والتوعية بها في المدارس. وبموجب مشروع "الطاقة الشمسية في المدارس" الذي أعلنت عنه شل عُمان فإنها ستقوم بتركيب أنظمة ألواح الطاقة الشمسية في عدد من المدارس الحكومية المختارة في السلطنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة شل تلتزم في هذا المشروع بالتعاقد مع الشركات المتوسطة والصغيرة العمانية فقط وتدريبها. وليس ذلك فحسب، فضمن مشروع هدية شل للوطن قامت الشركة بتطوير وتحديث برنامج "شل انطلاقة" من أجل الاستمرار في تلبية المتطلبات المتنامية للشركات العمانية الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الهيئة العامة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة "ريادة".

"تعمل شل عُمان بالتعاون التام مع الجهات الحكومية المعنية والمجتمع المدني والشركات الأخرى من أجل إيجاد طاقة أكثر استدامة في المستقبل."

كريس بريز
رئيس مجلس إدارة شل عُمان

"تعمل شل عُمان على تنفيذ المشاريع وتسيير عملياتها بطرق مستدامة تؤدي إلى تحقيق فوائد اجتماعية منها: توظيف الشباب العماني، واستخدام المقاولين والموردين المحليين. كما أنها تعتبر مثالا يحتذى به في ممارسة أنشطة أعمالها التجارية وأخلاقيات العمل التي تلتزم بها"

محمد بن محمود البلوشي
الرئيس التنفيذي لشركة شل العُمانية للتسويق ش.م.ع

هدية شل للوطن

1. مشروع الطاقة الشمسية في المدارس

يعتبر مشروع الطاقة الشمسية في المدارس جزءاً من النسخة الخامسة لهدية شل للوطن. وقد تم إطلاقه بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. وفي نطاق هذا المشروع، ستقوم شركة شل بتوفير الطاقة الشمسية في عدد من المدارس الحكومية المختارة في جميع

محافظات السلطنة. وفي أولى خطوات المشروع، تم اختيار أربعة مواقع رئيسية لبدء تنفيذه في البريمي، ونزوى، وصلالة، ومسقط. وخلال الأعوام القليلة القادمة، سيتم تركيب أنظمة ألواح الطاقة الشمسية في 22 مدرسة للبنين والبنات في 11 محافظة بالسلطنة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية التي قامت الشركة بتدريبها والتعاقد معها.

ويجدر بالذكر أنه بموجب هذا المشروع، فقد خضع عدد من رواد الأعمال العمانيين المهتمين بتطوير الطاقة الشمسية في مشاريعهم لبرنامج تدريبي خاص بأساسيات تقنية الألواح الكهروضوئية (PV)، حيث كان البرنامج من تنظيم شل وتقديم خبراء عالميين في مجال الطاقة الشمسية.

وقد وفر هذا البرنامج التدريبي المكثف، الذي استمر لمدة أسبوع، فرصة للمشاركين لتلقي التدريب اللازم حول أساسيات التصميم والتركيب الآمن وتشغيل الأنظمة الكهروضوئية. كما أنه منح المشاركين من أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الفرصة للتزود بالمعرفة والمهارات الضرورية للعمل في مشروع شل للطاقة الشمسية في المدارس بالإضافة إلى المشاريع المستقبلية المشابهة.

2. تطوير برنامج شل انطلاقة

يعتبر برنامج شل انطلاقة أحد مبادرات الاستثمار الاجتماعي التي تنفذها شركة شل، ويهدف لتحفيز وتشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة العمانية. إذ يوفر البرنامج خدمات التدريب والإرشاد والخدمات الاستشارية لتطوير المشاريع، فيتم من خلاله تدريب رواد الأعمال العمانيين ومساعدتهم في إنشاء وتسيير أعمالهم التجارية بنجاح. وهو جزء من مبادرة الاستثمار الاجتماعي العالمية "لايف وايز" التي طرحت في عام 1982، وتم تدشينه في السلطنة قبل أكثر من 20 عاماً. ومنذ بدايته، تمكن برنامج شل انطلاقة من توفير الدعم لمشاريع تنويع الاقتصاد الوطني وتدرب فيه حوالي 10000 شاب عماني.

وبعد إطلاق النسخة الخامسة من هدية شل للوطن في العام الماضي، دشنت الشركة النسخة الجديدة من برنامج شل انطلاقة في السلطنة بالتعاون مع الهيئة العامة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ريادة) ويذكر بأن برنامج شل انطلاقة يوفر فرص تدريب ذات مستوًا عالمي لرواد الأعمال العمانيين ويقدم لهم الدعم اللازم لتطوير أعمالهم التجارية من خلال مساعدتهم بإرشادهم لفرص التمويل الممكنة وتعريفهم بشركاء استراتيجيين آخرين، بالإضافة إلى توفير التدريب والخدمات الاستشارية والدعم الخاص للمشاريع في المرحلة التأسيسية.

تواصل شركة شل العمل لتعزيز علاقاتها طويلة الأمد مع الجهات التي تتعامل معها في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية وفرق الشباب الخيرية، وذلك من خلال التعاون البناء والمشاركة الفعالة من أجل ضمان تنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية والارتقاء بها إلى أعلى مستوى ممكن،إضافةً إلى تعزيز مدى فعالية تلك المبادرات. وتقوم الشركة بالتعاون مع منظمات خيرية متعددة من خلال مبادرات الرعاية والمشاركة التي من شأنها زيادة الوعي وتوفير التمويل للأعمال الخيرية التي تقوم بها تلك المنظمات. ومن هذه المنظمات: جمعية دار العطاء الخيرية، والجمعية العمانية للسرطان، والجمعية العمانية لمتلازمة داون، والجمعية العمانية للمعوقين، وجمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة، وجمعية النور للمكفوفين، وغيرها الكثير.

الاستثمار الاجتماعي

تخصص شركة شل ميزانية للاستثمار الاجتماعي كل عام،وقد وضعت استراتيجية خاصة بمجموعة متنوعة من المبادرات المبتكرة التي تهدف للتوعية الاجتماعية وتساهم في تنمية المجتمعات المحلية مع التركيز على المواضيع التالية:

- السلامة المرورية
- البيئة
- تطوير الشباب والمجتمع المحلي
- التدريب من أجل التوظيف والتطوير
- تطوير المؤسسات وريادة الأعمال

السلامة المرورية

لا يزال موضوع السلامة المرورية محور اهتمام رئيسي ضمن برنامج الاستثمار الاجتماعي لشركة شل العمانية. ومن أهم مبادرات الشركة في هذا المجال طرح "جائزة شل للسلامة على الطريق"،حيث يتم تنظيم مسابقة سنوية تُجرى في مختلف محافظات السلطنة برعاية شركة شل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وشرطة عمان السلطانية وجامعة السلطان قابوس.

وشهد عام 2016 الذكرى العاشرة لإطلاق هذه المسابقة. كما تعمل المسابقة على تشجيع الأجيال الحالية والمستقبلية على التصرف بمسؤولية أثناء سياقتهم السيارات أو ركوبهم فيها.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم شركة شل بإطلاق مبادرات أخرى للسلامة المرورية من بينها تنظيم حديقة شل المرورية وتقديم دورات وورش متعلقة بالسلامة المرورية بالتعاون مع شرطة عمان السلطانية خلال أسبوع المرور الخليجي، بالإضافة إلى رعاية الشركة لمدرسة السلامة المرورية التابعة لشرطة عمان السلطانية. وتأتي هذه المبادرات، بالإضافة إلى غيرها، امتداداً لسياسة الالتزام بالسلامة المرورية لموظفي الشركة، والذين يُقدم لهم التدريب الإلزامي على السياقة الآمنة، وخطط إدارة رحلات العمل، إلى جانب الاستمرار في تعزيز المعايير العالمية للسلامة المرورية أثناء قيام الشركة بتنفيذ عملياتها وكذلك عبر شبكة محطات الخدمة التابعة لها.

البيئة

تعتبر البيئة والمحافظة عليها أولوية قصوى ضمن إطار التزام شل عُمان بالصحة والسلامة والأمن والبيئة، كما أن برنامج الاستثمار الاجتماعي للشركة يوليها اهتمامًا كبيرًا على مدى السنين.

تستمر الشركة في العمل بالتعاون مع جمعية البيئة العمانية كعضو فعال، كما أنها تقوم بدعم عملياتها ومشاريعها البيئية المختلفة مثل المبادرات الخاصة بساعة الأرض، ودعم البحث الصوتي عن الحيتان الحدباء في بحر العرب، وحملات المجتمعات المحلية لتنظيف الشواطئ. كما قامت شل العمانية بدعم موسسة "ويتلاندز انترناشيونال" في مسوحاتها ودراساتها للطيور البحرية في بر الحكمان.

تطوير الشباب والمجتمعات المحلية

ماراثون شل البيئي

يعد ماراثون شل البيئي تحدٍ عالمي يتم فيه التنافس بين طلاب الكليات والمدارس الثانوية من مختلف أنحاء العالم لتصميم مركبات صديقة للبيئة وذات كفاءة عالية في استخدام أقل كمية من الطاقة.

وقد قامت الشركة برعاية مشاركة فرق عمانية من جامعة السلطان قابوس والجامعة الألمانية للتكنولوجيا وكلية كاليدونيان الهندسية بدعم من الطيران العماني وذلك لتمكينهم من المشاركة في هذه المسابقة العالمية لثلاث سنوات على التوالي.

مسابقة شل للأفكار 360

بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، قامت شل العمانية بطرح مسابقة شل للأفكار 360 في السلطنة للمرة الأولى في عام 2016. وفي هذه المسابقة العالمية يتم دعوة طلاب الجامعات والكليات من مختلف أنحاء العالم للتفكير في سبل تطوير الأفكار والحلول الإبداعية ومناقشتها بشكل جماعي وذلك بهدف معالجة التحديات العالمية المتعلقة بالطاقة والمياه والغذاء.

الإبداع والقيمة المحلية المضافة

أصبح الإبداع والتكنولوجيا متطلبين ضروريين لتوفير طاقة أكبر وأكثر استدامة في المستقبل لسد الحاجة المتزايدة للطاقة في كافة أقطار العالم.

تستفيد الشركة من شبكة شل للأبحاث والتطوير العالمية التي يعمل فيها آلاف العلماء والباحثين والمهندسين من مختلف أنحاء العالم لكي يطوروا حلولا أساسية للمستقبل بالتعاون مع خبراء وأخصائيين من قطاعات أخرى إلى جانب النفط والغاز. لذلك،فإن شل العمانية توفر الوقود ومنتجاته وزيوت عالية الجودة تعمل على تطوير كفاءة أعمال العملاء، وتوفيرحلول تلبي متطلباتهم والتغلب على التحديات التي تواجههم.

تولي شل العمانية أولوية قصوى للتنمية المستدامة في جميع أعمالها. وحيث أن الشركة تسعى لإفادة المجتمعات المحلية، فإنها تعمل بكل جد لدعم جهود التنمية الاقتصادية في السلطنة مع استمرار التزامها بالتنمية المستدامة لكي تتمكن من المساهمة في إحداث تطور دائم في المجتمع وتحقيق القيمة المحلية المضافة في أعمالها التجارية.

تعتبر القيم الأساسية المتمثلة في الأمانة والنزاهة واحترام الآخرين ضمن مبادئ الأعمال العامة للشركة على مدى 30 عاماً. إذ يؤثر النهج الذي تتبعه شل في التنمية المستدامة على الاختيارات والقرارات التي تتخذها بخصوص أعمالها ومنتجاتها والطريقة التي تدير بها أعمالها. وتقوم الشركة بمشاركة الآخرين في خبرتها الفنية العالمية في التكنولوجيا المتطورة والتواصل مع السوق المحلي لضمان تطوير مصادر الطاقة في السلطنة بطريقة مستدامة. وتعمل شل العمانية على تأسيس المشاريع وإدارة المرافق بطرق تقدم فوائد اجتماعية، وذلك من خلال قيامها بتوظيف العمانيين، والتعاقد مع المقاولين والموردين المحليين، وممارسة أفضل الأنشطة في الأعمال والالتزام بأخلاقيات العمل.

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محطات خدمة شل

تقوم شل العمانية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية من خلال خلق فرص للأعمال في قطاع أعمال بالتجزئة في محطات خدمة شل. وهناك حاليًا أكثر من 120 شركة عمانية عاملة في مجال تشغيل محطات خدمة شل حول السلطنة.

والآن مع توفرأكثر من 180 محطة خدمة لشل في مواقع استراتيجية في السلطنة، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل على فرص أعمال رائعة لتنمية أعمالها التجارية وأدائها بشكل مثالي مدعومة بخبرة شل العالمية. وبالإضافة إلى هذه الفرص، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من الدعم المتواصل والمكثف بالمعرفة، بالإضافة إلى حصولها على خبرات شل العمانية في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة، والتدريب، والتكنولوجيا. وهناك العديد من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على تقدير محلي وعالمي من مجموعة رويال داتش شل بحصولها على جائزة مشغل العام على المستوى الاقليمي والعالمي.

نجيب المعيني، الفائز بجائزة مشغل العام للصحة والسلامة والأمن والبيئة في السلطنة.

سلسلة إمدادات الزيوت

إن مصنع مزج الزيوت في شل العمانية هو المصنع الوحيد من نوعه في السلطنة الحاصل على شهادة الأيزو، وقد حاز على المركز الأول في الالتزام بسلامة عمليات الأصول المتكاملة من بين مصانع شل في المنطقة. ويوفر هذا المصنع قيمة مضافة للاقتصاد المحلي من خلال تصدير ما يقارب ثلثي الزيوت المصنعة في سلطنة عمان إلى أكثر من 15 دولة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، مع استمراره بتلبية حاجة السوق المحلي.

قامت شل العمانية بنقل مرفق تخزين الزيوت الأساسية من جبل علي إلى ميناء صحار في السلطنة إيمانًا منها بأهمية توفير قيمة محلية مضافة بالإضافة إلى فوائد تتعلق بالصحة والسلامة والأمن والبيئة.

المقاولون والموزعون المحليون

تقوم شل العمانية بالعمل مع الموزعين والمقاولين المحليين لتوزيع الوقود ومنتجاته (بما فيها الزيوت) بدلاً من امتلاكها لأسطول من شاحنات النقل خاص بها. وتعمل الشركة مع شبكة واسعة من المقاولين المحليين في قطاع التوزيع من أجل تسليم منتجات وقود شل لمختلف أنحاء السلطنة. وجاء هذا القرار من سنوات عديدة ضمن استراتيجية الشركة طويلة المدى والتزامها بالتنمية المستدامة من خلال قيامها بتوفير فرص للقيمة المحلية المضافة في أنشطتها التجارية.

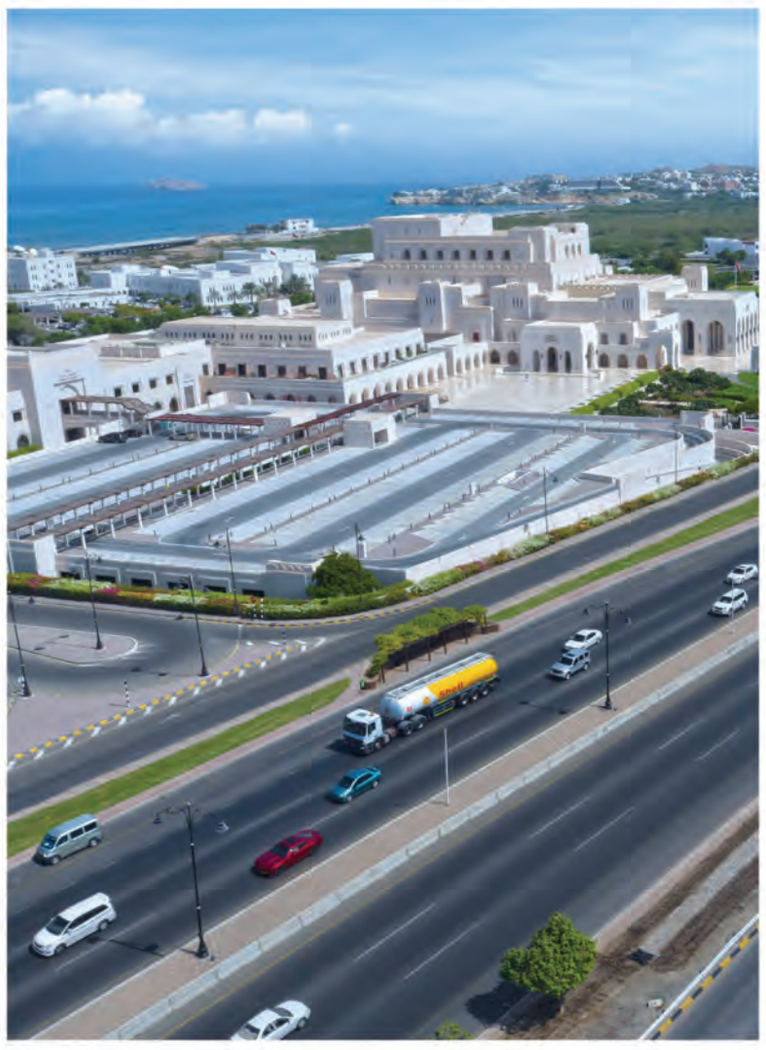

أنشطة الموارد البشرية

التعمين

استمرت شل العمانية بالتزامها في التركيز على توظيف ذوي المواهب والكفاءات الممتازة رغم المنافسة الشديدة في سوق العمل. كما أن مشاركتها معرض الوظائف والتدريب السنوي في جامعة السلطان قابوس يوفر فرصة لموظفي الشركة لتبادل الخبرات مع الطلاب والتعريف بفرص العمل وبرامج التدريب المتوفرة في شل عُمان.

واستمرت الشركة في التزامها بالتعمين حيث تصل نسبته إلى ما يقارب 90%، وقد حظيت الشركة بتقدير من وزارة القوى العاملة لالتزامها بتوظيف العمانيين وريادتها في قطاع البيع بالتجزئة والتسويق.

التدريب

تستمر شل العمانية في التزامها لتكون مثالاً يحتذى به في تطوير المواهب من خلال الاستثمار في الموارد البشرية واستراتيجيات تطوير المهارات لمساعدة الشباب العمانيين على تحقيق طموحاتهم واستغلال طاقاتهم وإظهار كفاءاتهم. فقد تبنت الشركة عدداً من الوسائل لتحقيق هذا الهدف، من بينها توفير منح دراسية للخريجين وخطط التطوير الفردية ودعم الموظفين الحاصلين على برنامج بعثات الدراسات العليا بناءً على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه.

دورات شل الاحترافية

تماشياً مع التزام شل بتطوير المواهب والقدرات العمانية، دشنت شركة شل دورات شل الاحترافية في عام 2002. وتتمثل هذه المبادرة في تقديم عددٍ من الدورات التي تستهدف أفراد المجتمع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات غير الحكومية وغيرها من الهيئات الأخرى. وقد تم تصميم هذه الدورات لتزويد الأفراد بالمهارات الاحترافية ابتداءً بالتفكير الاستراتيجي وأساليب القيادة إلى إدارة المشاريع، بالإضافة إلى مواضيع أخرى.

ويستفيدمن هذه الدورات سنويا حوالي 300 شاب عماني في مختلف أنحاء السلطنة.

فترة شحن الخام استغرقت 12 يوما لتحميلها على السفينة

أول شحنة نفط عماني خرجت من «سيح المالح» إلى اليابان بناقلة نرويجية

الرؤية - نجلاء عبدالعال

في صيف ١٩٦٧، وبعد ٣٠ عاماً من المسح الزلزالي والاستكشاف والتفاوض واكتشاف النفط في شمال منطقة الامتياز وتشييد البنية الأساسية، كانت السلطنة عبر شركة تنمية نفط عمان قد أصبحت مستعدة للبدء في تصدير أول شحنة من النفط، وتحديدا في ٢٧ يوليو ١٩٦٧ وصلت الناقلة النرويجية موسبرينس إلى منطقة سيح المالح (التي تسمى الآن ميناء الفحل) لنقل ٥٤٣,٨ ألف برميل من النفط بقيمة ١,٤٢ دولار للبرميل إلى اليابان.

وجاء في بحث أعدته شركة تنمية نفط عمان في ذكرى التصدير: «ما إن شدّت السفينة النرويجية موسبرينس رحالها مغادرة ميناء الشركة في سيح المالح (لاحقاً ميناء الفحل) محمّلة بالنفط الخام، كان ذلك إيذاناً بانخراط عمان في بوتقة الدول المصدرة للنفط في العالم. وجاء النفط الذي شحن في ٢٧ يوليو ١٩٦٧ على متن هذا الناقلة البالغ وزنها ٨٣ ألف طن من حقلي فهود ونتيه، وتوجهت إلى اليابان نيابة عن شركة شل النفطية الدولية».

وكانت هذه الحقول من أول ما طورته الشركة تجارياً، وهو إنجاز تطلب جهوداً شاقة وتحقق بعد ثلاث سنوات بكلفة بلغت ٧٠ مليون دولار أمريكي، وقد ضُخ النفط إلى سيح المالح عبر أول خط أنابيب هام يُشيّد في عُمان، ثم مُدّ ذلك الخط الأصلي ووسع نطاقه ليصبح خط أنابيب النفط الرئيسي للشركة بطول ١٥٠٠ كم، وهو اليوم يمر على طول البلاد من حقل مرمول جنوباً إلى حقل الخوير شمالاً.

وفي عام ١٩٦٦ نفذت شركة شيكاجو بريدج كونستركشن أعمال تمهيد ساحة الصهاريج، فضمت في البدء ستة صهاريج مرقّمة من ١٠١ إلى ١٠٦، في حين كان النفط الذي تحويه يُقاس يدويًّا باستخدام عصا لقياس منسوب السوائل. وكان العاملون في الساحة يستخلصون العينات لتحليل الجودة في مختبر الشركة. أمّا اليوم فتوجد في الساحة ١٠ صهاريج بقدرة استيعابية تبلغ ٥,٣ مليون برميل، وتدار كافة عملياتها حاسوبياً.

وبينما كانت السفينة موسبرينس - المملوكة لشركة موسفولد شيبينج النرويجية - تتاخم المياه العمانية لم يكن لدى قبطانها خارطة تدله على موقع سيح المالح، فاضطر لانتظار مرور زورق يرشده إلى عوامة الإرساء المنفردة التي يضخ النفط من خلالها إلى السفينة. ومع ما لهذه المناسبة من خصوصية كبيرة وأهمية بالغة لم يُحتف بها إلاّ قليلاً. ويصف ديفيد رسل، مهندس أول إنشاءات من فريق المنشآت النفطية، كيف كان تصدير أول شحنة من النفط «في الحقيقة أمراً غير ذي بال.»

يقول ديفيد: «بمجرد إشارة من يد أحد موظفي شركة ويليام بروذرس (المتعاقد الرئيسي لمرافق النفط وأنشطة خط الأنابيب في اليابسة) فتحت الصمام لخروج أول شحنة من النفط من الصهاريج.» مضيفا «عندما فتحت الصمام سمعنا صوت النفط وهو يتدفق عبر الأنبوب، ولكن ما إن فتح الصمام الآخر (يدوياً) حتى خفت الصوت»، مضيفا «استغرقت عملية شحن أول كمية من النفط بضعة أيام لم أهنأ خلالها بالنوم؛ فقد كان لزاماً عليّ مراقبة عمل معدات الشحن المؤقتة.»

أمّا درويش الزدجالي - الذي كان يقيس منسوب النفط في الصهاريج - فيستذكر تلك الأيام قائلا: «في البدء كانت حالة البحر المضطربة تعيق العمل، لكن ما إن أوصلت السفينة بعوامة الإرساء المنفردة وفتح الأنبوب حتى اندفعت منه كمية كبيرة من المياه والأوساخ - من دون نفط - لأنها المرة الأولى على الإطلاق التي يُستخدم فيها» ويضيف «كان يتعيّن على السفن أن تبتعد إلى عرض البحر لتنظيف خزاناتها قبل أن تبدأ عملية شحن النفط بداية صحيحة. كل شيء كان ينفذ يدوياً يومها.»

وفي ١٩٦٧/٨/٨ أصدر قبطان السفينة بوليصة شحن أول كميّة من النفط العماني، وهي من أهم الوثائق في تاريخ الشركة؛ إذ يوثق فيها القبطان وصول الشحنة إلى متن السفينة، وحسب الفاتورة فإنّ الشحنة بلغت ٥٤٣ ألف برميل من صافي النفط النظيف بجودة قدرها ٣٣,٢ درجة بمقياس معهد البترول الأمريكي، وكلفة بلغت ١,٤٢ دولار أمريكي للبرميل، ما يعني أنّ إجمالي قيمة الشحنة بلغ ٧٥٠ ألف دولار أمريكي (التسعيرة المستخدمة في الفاتورة: ٢٧٥,٧٨٤ جنيه إسترليني)، أو ما يوازي اليوم ٥,٥ مليون دولار أمريكي (٤٧١٥,٩٨٦ جنيه إسترليني).

ولا أحد ينكر الصعوبات الجمة والتضحيات الجسام التي اكتنفت عملية تصدير أول شحنة من خام النفط العماني، وهو ما يؤكده كل من شارك فيها، وبالطبع، أعقبت ٢٧ يوليو ١٩٦٧ نقلة نوعية على صعيد عمليات الشحن ومد خط الأنابيب، حتى ظروف العمل والمعيشة. ومع ذلك، أعلنْت التحديات والتضحيات من شأن الإنجازات التي تحققت.

ولعلّ أفضل من لخّص أهمية هذه المناسبة المدير العام للشركة آنذاك فرانسيس هيوز؛ ويقول هيوز في مقدمة للكتيب الذي أصدرته الشركة في ١ أغسطس ١٩٦٧: «مع انطلاق عمليات التصدير المنتظم لخام النفط من عُمان اليوم تحتفي الشركة بنجاحها في إتمام المهمة.»

ويقول «إنّها لحظات جديرة بأن يحتفي بها أهالي سلطنة مسقط وعمان، فاليوم يبدأ عصر النفط. ورجائي بكل صدق - كما هو رجاء الشركة - ألا يندم أهالي السلطنة على هذه اللحظة، بل سيعيدون النظر إليها في الأشهر أو السنوات القادمة ليبصروا منها السطور الأولى لفصل جديد من الازدهار والسعادة في تاريخ هذه البلاد.»

ويضيف «نهدف كذلك إلى ضمان تكلُّل الجهود الاستكشافية الفاعلة بالعثور على المزيد من احتياطيات النفط في عُمان، بما يمكننا من مواصلة المساهمة على مدى سنوات عديدة قادمة في تحقيق التقدم والازدهار والرفاء الدائم لعُمان وشعبها.»

> **بيع البرميل بأقل من 1.5 دولار.. والكميّة 544 ألف برميل**
>
> **لا احتفالات خلال التصدير الأول.. وتحديات عديدة واجهت العملية**

السفينة النرويجية موسبرينس من أرشيف شركة تنمية نفط عمان

لأول مرة حصريًا في الصحف العمانية

إيصال تصدير أول شحنة نفط عمانية

شَرِكَة تَنمِيَة نَفط عُمَان
Petroleum Development Oman

Shell International Petroleum Co., Ltd.,
Shell Centre,
London, S.E.1.

POSTAL ADDRESS: POST BOX NO. 81,
MUSCAT,
ARABIA

DEBIT NOTE NO. 4592

Date: 8th August, 1967.

DR. TO PETROLEUM DEVELOPMENT (OMAN) LIMITED

DESCRIPTION	£ CENTS	£ s. d.
To Value of test cargo of Oman Crude Oil delivered f.o.b. m.v. 'Mosprince' at Mina al Fahal 27th July 1967 :		
543,800 Am. Bbls. at 60°F		
Net clean oil of API Gravity 33.2°		
at US$ 1.42 per Bbl.		£ 275,784 5 9
(Your telex 4221 of 4.8.1967)		

For PETROLEUM DEVELOPMENT (OMAN) LTD.

E. & O. E.

«الرُّؤيَة» تنفرد بنشر إيصال تصدير أول شحنة نفط عمانية

رقم الإيصال: 4592

تاريخ الإيصال: 8 أغسطس 1967م

حجم الشحنة: 543,800 برميل

البائع : شركة تنمية نفط عمان

سعر البرميل: 1,42 دولار أمريكي

المشتري: شركة شل الدولية للبترول

اجمالي تكلفة الشحن 257,784 جنيه إسترليني

النفط تم شحنه من ميناء الفحل بتاريخ 27 يوليو 1967

تتقدم جريدة الرؤية بالشكر إلى شركة تنمية نفط عمان، نظير منحها نسخة من إيصال تصدير أول شحنة نفط عمانية، وهو من المقتنيات الخاصة بالشركة

مسيرة من العطاء لخدمة السلطنة تمتد لأكثر من 80 عامًا

«تنمية نفط عُمان» تحتفل باليوبيل الذهبي لتصدير أول شحنة من «الذهب الأسود»

يحق لشركة تنمية نفط عُمان أن تتوج عروساً بين شركات قطاع النفط والغاز عند الاحتفال بذكرى تصدير أول شحنة من الذهب الأسود العماني للخارج؛ فقد كانت تلك الشحنة من إنتاجها، وانبثقت من جوف أحد حقولها النفطية. والعرس عرسان بالنسبة لهذه الشركة التي تعدّ أكبر شركة نفط وغاز في السلطنة؛ فالذكرى تتزامن مع الاحتفال بمرور ٨٠ عاماً على تأسيسها. واليوم ها هي الشركة تخطو نحو عامها الجديد بخطوات وثابة في بيئة عمل تسودها روح الشباب، وتسعى بدأب لاحتضان كل ما هو مبتكر وجديد، ويتصدر أعمالها رؤية تطمح إلى أن «يشار إليها بالبنان بما لديها من مواهب بشرية متميزة وما تحققه من فوائد لعمان وأهلها وذوي الشأن».

وفي احتفال الشركة بمناسبة مرور ٨٠ عاماً على تأسيسها، تواصلت الكلمات من أبناء الشركة، واستعرض مديرها العام راؤول ريستوشي بعضاً من النقاط المضيئة في مسيرة الشركة، مؤكداً أنّ للشركة تاريخاً طويلاً يبعث على الفخر والاعتزاز، حيث استطاعت القيام بدور محوري في خدمة عمان لعدة عقود في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه.

وأكّد راؤول على تواصل مسيرة التنمية قائلاً: «إنّ أولويات التنمية المستدامة تأتي دائماً في الطليعة في مجالات عديدة منها الصحة والسلامة والبيئة والإنتاج والاستكشاف والقيمة المحلية المضافة والتحسين المستمر للعمل باستخدام أساليب «لين» وإدارة الآبار والمكامن والمرافق والاستخلاص المعزز للنفط وتطبيق أحدث التقنيات، مع تبني أفكار جديدة واستكشاف الفرص في مجالات الطاقة والمياه وخارجها. وهو ما يمثل مسؤولية قصوى لضمان احتفال الأجيال القادمة في عُمان بمزيد من المنجزات الهامة للشركة خلال العقود القادمة. والطريق إلى تحقيق ذلك يكمن في التنويع وابتكار أفكار جديدة وخلاقة.»

الرؤية - نجلاء عبدالعال

ومن جانبه، قال عمران المرهوبي، المدير الفني بالشركة: «يشرفني أنني قضيتُ في الشركة حوالي نصف مسيرتها البالغة ٨٠ عاماً، وساهمتُ إلى جانب العديد من أنجب الموظفين في خدمة وطننا العزيز. وكعادتها لا تزال الشركة في أوج عطائها، وما صمودها في وجه التحديات الاقتصادية الراهنة إلا دليل على نجاح أسس عملها، ولذلك فهي تتطلع إلى المزيد من الازدهار الذي لا يقتصر على مجرد رفد البلاد بالمقوّمات المالية، بل يتعداه إلى رفدها بالكفاءات البشرية والأفكار الخلاقة. واحتفالنا بهذه المناسبة إنما هو في المقام الأول احتفاء بجهود من سبقونا في وضع الأسس لهذه الشركة العريقة.

وأوضح المهندس عبدالأمير بن عبدالحسين العجمي، المدير التنفيذي للشؤون الخارجية والقيمة المضافة بشركة تنمية نفط عُمان، أنّ علاقته بالشركة بدأت قبل ٢٨ عاماً، وواكب الكثير من التطورات في الشركة كما واكبت الشركة تطوره الشخصي واكتسابه الكثير من الخبرات. وتحدث بكل الود عن الشركة قائلاً: «التحقت بالشركة عندما كنت أحد مبتعثيها لمواصلة الدراسة في الخارج ضمن برنامج البعثات الطموح الذي رفد البلاد حتى الآن بأكثر من ٢٠٠٠ موظف يملكون أعلى المؤهلات والمهارات. لذلك ظلت الشركة دائماً تتوخى المهنية التامة، واضعة مصلحة الوطن نصب عينيها وعلى صدر أولوياتها في كل ما تقوم به، فضلاً عن أنّها أتاحت لموظفيها فرصة النمو والتطور للمنافسة على مستوى قطاع النفط والغاز عالمياً.

وأضاف: «خلال الأعوام التي قضيتها في الشركة شهدتُ العديد من التغيّرات الجوهرية التي طرأت بها مثل أساليب العمل الجديدة التي تشدد على السلامة والإنتاجية والمسؤولية. ولم تتوان الشركة للحظة واحدة في مسيرتها الممتدة لثمانية عقود عن الاسترشاد بالرؤية السامية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحقيقة، نحن في غاية الامتنان لكل من سبقنا في العمل هنا، فهم غرسوا الأسس ونحن نجني الثمار، وسنواصل النسج على منوالهم الطموح وصولاً إلى بناء مستقبل أكثر بهاءً وإشراقاً». وأكد العجمي على أنه رغم التحديات الاقتصادية إلا أن الشركة - بأبنائها - على استعداد لمجابهة أي تحدٍّ وتحويله إلى فرصة لصالحها.

ولم يمر ميلاد الشركة بمخاض يسير؛ فقد انطلقت مسيرتها بداية بتأسيس شركة نفط العراق فرعاً لها باسم «الامتيازات النفطية المحدودة» بهدف البحث عن مناطق امتياز خارج العراق. وفي عام ١٩٣٧ زارت شركة «بازيل ليرميت» - ممثل شركة نفط العراق في البحرين - عُمان.

وتوصّلت الشركة إلى اتفاق مع السلطان السيد سعيد بن تيمور الذي أمّل في أن تشهد الضائقة المالية التي تمر بها البلاد بعض الانفراج إثر استلام دفعة مقدمة من شركة نفط العراق، فضلاً عن استئجار عقارات بقيمة ١٠٠ ألف روبية.

وفي ٢٤ يونيو ١٩٣٧ أبرمت نفط العراق عقديْ خيار لمدة ٧٥ عاما للحصول على حقوق الامتياز في عمان وآخر في ظفار. ولاحقاً، أسندت إدارة العقدين إلى شركة تنمية النفط (عمان وظفار). ونتيجة للقلاقل التي كانت تشهدها بعض المناطق في عمان نصّت الاتفاقية بوضوح على صعوبة العمل في المناطق القبلية في عمان الداخل: «تدرك الشركة أن مناطق معيّنة من أراضي السلطان ليست آمنة لعملياتها. ويلتزم السلطان من جهته أن يستخدم مكاتبه الموقّرة بهدف تمكين ممثلي الشركة من الدخول إلى تلك المناطق، مع إبلاغ الشركة حالما تصبح تلك الأماكن آمنة».

وفي شتاء سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ أجرى جيولوجيو شركة نفط العراق مسحاً أولياً على امتداد ساحل عمان انطلاقاً من مقرهم في دبي. ووضعوا خطة لبرنامج واسع النطاق لمسح منطقة الظاهرة خلال شتاء ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لكنّهم واجهوا معارضة قبلية.

وانطلق الجيولوجيان الأمريكيان م هوتشكيس وليستر س تومبسون من الباطنة، مروراً بوادي الحواسنة باتجاه عبري؛ لكنهما تعرضا لإطلاق نار فاضطرا للانعطاف باتجاه ينقل ومنها إلى ضنك فجبل حفيت فالبريمي. ومع ذلك، لم تحظ الحملة سوى بفرصة ضئيلة لتقييم جيولوجية المناطق التي مروا بها تقييماً جيداً.

ومثلما أشار المستكشف البريطاني ويلفرد ثيسيجر في سياق مشابه عند ارتحاله بين عبري والبريمي قبلهما بعشر سنوات: «أثار استكشاف النفط في «الساحل المتصالح» الطمع والشك لدى القبائل القريبة، وضاعف غيرتها على حقوقها.»

وتمكنت نفط العراق من إجراء مسح جوي، ورتبت بعض الزيارات إلى مناطق على طول ساحل الباطنة، وكذلك ظفار التي عدت لاحقاً منطقة غير واعدة نفطياً. ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية فتسببت بتعليق كافة الأنشطة الميدانية، ومع ذلك، فرغم البدايات العسيرة أبت مسيرة الشركة إلا أن تنطلق انطلاقاً حقيقياً وواعداً.

> **«إنّ أولويات التنمية المستدامة تأتي دائماً في الطليعة في مجالات عديدة منها الصحة والسلامة والبيئة والإنتاج والاستكشاف والقيمة المحلية المضافة»**

الذكرى ٥٠ لتصدير
أول شحنة من النفط العماني
والذكرى ٨٠ لتأسيس الشركة

١٩٣٧
السلطان سعيد بن تيمور يمنح الشركة عقد امتياز مدته ٧٥ عاماً للقيام بعمليات استكشاف النفط.

١٩٦٧
صُدّرت أول شحنة من النفط العماني.

١٩٧٤
امتلكت الحكومة نسبة ٦٠٪ من أسهم الشركة.

٢٠٠٢
تبنّت الشركة استراتيجية طويلة المدى لزيادة إنتاجها من النفط بالاعتماد على مشاريع الاستخلاص المعزز للنفط.

٢٠١٢
افتتحت الشركة مشروع مستنقعات القصب الاصطناعية .

٢٠١٣
تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، حفظه الله ورعاه بزيارة شركة تنمية نفط عمان بميناء الفحل في ١٢ مايو.

٢٠١٥
الشركة بدأت مشروع مرآة، إحدى أكبر محطات توليد البخار بالطاقة الشمسية في العالم.

٢٠١٦
عززت الشركة من جهودها في مجال التوظيف وخطت خطوة تاريخية بتعهدها بإيجاد ٥٠ ألف فرصة عمل.

فخورون
بخدمة عمان

٥٠ عاماً من العطاء المتواصل، تروي للأجيال كيف تبجّست أرض عُمان نفطاً صدّرت منه شحنتها الأولى عام ١٩٦٧ عبر شركة تنمية نفط عُمان التي تحتفي بربيعها ٨٠ من رحلة الإنجاز التي انطلقت عام ١٩٣٧.

يطل العام ٢٠١٧ على الشركة حافلاً بالعديد من التحديات الفنية والاقتصادية التي لن توهن عزم الشركة، بل ستجدد فيها روح الشباب كما في كل مرة، وستمدها بالطاقة والوقود للمضي قدماً على درب النجاح نحو آفاق أرحب ومستقبل أكثر ازدهاراً، مترسمة خطى باني النهضة المجيدة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- وتحدوها رؤيتها الطموحة "بأن يشار إليها بالبنان بما لديها من مواهب بشرية متميزة، وما تحققه من فوائد لعمان وأهلها وذوي الشأن."

الذكرى ٥٠ لتصدير أول شحنة من النفط العماني والذكرى ٨٠ لتأسيس الشركة

50th Anniversary of first Omani oil exports & PDO's 80th Anniversary

شركة تنمية نفط عُمان
Petroleum Development Oman

PetroleumDevelopmentOmanPDO · PDOChannel · Petroleum Development Oman · @pdo.oman · @PDO_OM

ريادة في الأداء بخطى واثقة نحو العالمية

مصفاة صحار
الموقع: صحار
الإفتتاح: ٢٠٠٦
الطاقة الإنتاجية: ١١٦,٠٠٠ برميل يوميا
المنتجات: غاز الطبخ ، الوقود وقود الطائرات ، الديزل

مصفاة ميناء الفحل
الموقع: مسقط
الإفتتاح: ١٩٨٢
الطاقة الإنتاجية: ١٠٦,٠٠٠ برميل يوميا
المنتجات: غاز الطبخ ، الوقود وقود الطائرات ، الديزل

مشروع خط أنابيب مسقط – صحار
الإستثمار الكلي: ٣٢٠ مليون دولار أمريكي
بداية المشروع: ٢٠١٥
إنجازات القيمة المحلية المضافة: ٢٣٠ مليون دولار أمريكي

فوائد المشروع:
- ستسهم محطة الجفنين عند تشغيلها في توفير أكثر من ٥٠٪ من إحتياجات السلطنة من الوقود عبر مرفق حديث على طراز عالمي.
- ستنخفض حركة الشاحنات بنسبة ٧٠٪ في محافظة مسقط.
- يساهم المشروع في تعزيز السلامة المرورية، وزيادة نسبة إمداد وقود الطائرات.
- خط أنابيب مزدوج بتقنية عالية ومواصفات عالمية
- حققت القيمة المحلية المضافة ٩٨ مليون دولار أمريكي من أصل ٦٤ مليون دولار مخطط له.
- أكثر من ١٠ مليون ساعة عمل بدون إصابات مضيعة للوقت

مشروع تحسين مصفاة صحار
الإستثمار الكلي: ٢,٧ مليار دولار أمريكي
بداية المشروع: ٢٠١٣
إنجازات القيمة المحلية المضافة:
٧٣٩ مليون دولار أمريكي

فوائد المشروع:
- ٧٠٪ نسبة ارتفاع إنتاج أوربك من الوقود والنافثا والبروبيلين.
- تبلغ الزيادة الإستيعابية ٨٢,٠٠٠ برميل يوميا إلى قدرة المصفاة التكريرية الحالية والتي تبلغ ١١٦,٠٠٠ برميل يوميا وهو ما يرفع القدرة التكريرية إلى ١٩٨,٠٠٠ برميل يوميا.
- إمكانية إنتاج مادة القار للمرة الأولى في سلطنة عُمان
- بلغ إنجاز القيمة المحلية المضافة حوالي ٧٣٩ مليون دولار أمريكي من اصل ٣٥٠ مليون دولار حسب المخطط له.
- تم إيجاد ٣٣١ وظيفة مباشرة.
- ٥٥ مليون ساعة عمل بدون إصابات مضيعة للوقت.

مصنع العطريات
الموقع: صحار
الإفتتاح: ٢٠١٠
الطاقة الإنتاجية: ٨١٨,٠٠٠ طن متري سنويا (بارازين) ١٩٨,٠٠٠ طن متري سنويا (باكسيلين)
المنتجات: البلاستيك ، المطاط الألياف ، المواد الفيلمية ، عبوات البلاستيك

تحت مسمى "لبان" تصدر أوربك أحد أصناف البولي بروبيلين إلى

مصنع البولي بروبيلين
الموقع: صحار
الإفتتاح: ٢٠٠٦
الطاقة الإنتاجية: ٣٥٠,٠٠٠ طن متري سنويا
المنتجات: البولي بروبيلين

أكثر من
٦٠ دولة حول العالم
منها الصين والهند وباكستان وسنغافورة

مشروع مجمع لوى للصناعات البلاستيكية
الإستثمار الكلي: ٦,٤ مليار دولار أمريكي
بداية المشروع: ٢٠١٥
إنجازات القيمة المحلية المضافة:
١,٥ مليار دولار أمريكي

فوائد المشروع:
- ١٠ ملايين ساعة عمل بدون وقوع إصابات مضيعة للوقت
- ٢٥٪ نسبة المشتريات المحلية على الأقل
- دعم وتطوير قطاع الصناعات االبلاستيكية التحويلية في السلطنة
- تحويل نموذج أعمال أوربك لمزيج المنتجات
- زيادة نسبة إنتاج البولي إيثيلين والبولي بروبيلين إلى حوالي ١,٤ مليون طن سنويا
- ٢٪ إجمالي مساهمة المشروع في الناتج المحلي الإجمالي
- مضاعفة أرباح الشركة

مشاريع المسؤولية الإجتماعية في أوربك:

مجمع لوى الثقافي
حديقة الفلج
مركز الطفل الاستكشافي
حديقة لوى العامة

هل تعلم:
١. تعتبر أوربك واحدة من أكبر الشركات العاملة في السلطنة ومن أسرع الشركات نمواً في الشرق الأوسط
٢. بلغ عدد العمال في مشروع تحسين مصفاة صحار إلى ١٤,٠٠٠ عامل في ذروته
٣. يعتبر مشروع مجمع لوى للصناعات البلاستيكية اول مشروع تحويلي صناعي في السلطنة
٤. تم تجهيز مشروع خط أنابيب مسقط – صحار بمحطات تحميل بإستطاعتها تحميل أكثر من ٥٠٠ شاحنة نقل وقود يوميا
٥. سيصل عدد موظفي أوربك إلى ٣,٠٠٠ موظف بحلول عام ٢٠٢٠

فخورون بخدمة عُمان
www.orpic.com

نستثمر للمستقبل

تُعد أوربك (شركة النفط العُمانية للمصافي والصناعات البترولية) واحدة من أكبر الشركات في سلطنة عُمان ومن أسرع شركات النفط نمواً في الشرق الأوسط. وتقدم كل من مصفاتي الشركة في مسقط وصحار بالإضافة إلى مصنع العطريات ومصنع إنتاج البولي بروبيلين التابعين للشركة الوقود والمواد الكيماوية والمنتجات البلاستيكية وغيرها من المنتجات البترولية للإستهلاك المحلي والتصدير للأسواق العالمية. ومن أجل مواصلة تلبية إحتياجات السلطنة والأسواق العالمية، تقوم أوربك حالياً بتنفيذ ثلاثة مشاريع نمو إستراتيجية كبرى وهي (مشروع خط أنابيب مسقط – صحار ومشروع تحسين مصفاة صحار ومشروع مجمع لوى للصناعات البلاستيكية) حيث تتماشى جميع هذه المشاريع مع إستراتيجية الشركة الهادفة إلى إضافة القيمة إلى النفط والغاز اللذين تنتجهما السلطنة.

www.orpic.com